مجلة الائتلاف الإلكترونية

العدد (7) ..... (آب 2020- أكتوبر 2020)

ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية
لمناهضة العنف ضد المرأة

في هذا العدد:

الأردن: جولات في محافظات الأردن للتوعية بالعنف السياسي.....ص1
الكويت: مجلس الأمة الكويتي يصادق على قانون للحماية من العنف الأسري.....ص1
العراق: مجلس الوزراء يصادق على مشروع قانون الحماية من العنف الأسري.....ص2
السعودية: حنان الأحمدي في منصب مساعد رئيس مجلس الشورى، ووزارة العدل السعودية تعين 100 كاتبة عدل.....ص2
ليبيا: تعيين خمس قاضيات للنظر في قضايا العنف ضد النساء والأطفال.....ص2
في الجزائر: حادثة تعيد إحياء الجدل حول مكافحة العنف ضد المرأة ص2
الأردن: رئيسة الائتلاف تشارك في اجتماع فريق خبراء لجنة وضعية المرأة 65 CSW65.....ص3
إقليمياً: عضوات الائتلاف يشاركن بندوة برلمانية إقليمية حول دور البرلمانيات العربيات في التصدي للتطبيع ودعم الحقوق الفلسطينية.....ص3
المغرب: اقتراح قانون جديد يهدف لحماية الأطفال من جرائم الاعتداء الجنسي ص4
مصر: تمثيل المرأة في الانتخابات المصرية.....ص4
عالميا: الأثر الاقتصادي لوباء كورونا على النساء.....ص4
العراق: بحث التعديلات على مشروع قانون الناجيات الأزيديات.....ص4
الأردن: مكافحة العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز حقوق المرأة في سياق جائحة كوفيد-19.....ص5
العراق: الجبوري في جلسة افتراضية مع مؤسسة الشركاء الدوليين حول قانون الحماية من العنف الأسري العراقي.....ص6
مصر: في تقرير حول الإجراءات التي اتخذتها الدول لمساندة المرأة خلا كوفيد-19: مصر الأولى في الشرق الأوسط وغرب آسيا ب٢١ تدبير.....ص6
المغرب: نساء الأحزاب يطالبن بالمناصفة في انتخابات 2021! ص13

الأردن: جولات في محافظات الأردن للتوعية بالعنف السياسي ضد المرأة

بتاريخ 23-8-2020، ابتدأ الفريق الاستشاري الوطني لمكافحة العنف السياسي ضد المرأة بجولات متعددة في محافظات المملكة للتوعية حول العنف السياسي ضد المرأة.
وتحدثت سعادة النائب وفاء بني مصطفى، العضو في الفريق الاستشاري في كافة الجولات في جميع المحافظات عن:
تعريف العنف السياسي والجهود الدولية في محاربة العنف السياسي ضد المرأة ومنها: جهود المعهد الديمقراطي الوطني حيث قام بإطلاق مبادرة في عام 2016 بعنوان: (ليست التكلفة) Not the Cost لتسليط الضوء على أهمية القضاء على العنف السياسي ضد المرأة، وقام المعهد الديمقراطي أيضاً بإطلاق تطبيق يحمل عنوان (فكري 10) Think 10 وهو عبارة عن أداة إلكترونية لقياس حجم العنف الواقع على النساء في مواقع صنع القرار، هذا بالإضافة إلى جهود مؤسسة وستمنستر للديمقراطية حيث عقدت مؤتمراً دولياً معنى بالعنف ضد المرأة في السياسة في لندن عام 2018، و ضم اللقاء 54 متحدثاً و150 مشاركاً من أكثر من 20 دولة حيث سلط الضوء على تحديد مصادر العنف ضد النشاط السياسي للمرأة بما في ذلك أوجه التشابه العالمية والاختلافات التابعة لسياق كل دولة. كما قام الاتحاد البرلماني الدولي بدراسة قام بدراسة شملت ٤٥ دولة والتي جاءت بالنتائج التالية: ٨١٪ أكدن وجود عنف نفسي، و٤٤٪ تعرضن لتهديدات بالقتل أو الاغتصاب أو الضرب، و١٥٪ تعرضن للعنف الجنسي، و٦٥ ٪ تعرضن لتعليقات جنسية.

البقية ص (8)

الكويت: مجلس الأمة الكويتي يصادق على قانون للحماية من العنف الأسري

وافق مجلس الأمة الكويتي في 19 أغسطس 2020 على أول قانون للحماية من العنف الأسري ، ونُشر القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ 20 سبتمبر 2020 . وهو يوفر أحكامًا للخدمات القانونية والطبية وإعادة التأهيل للناجين من العنف المنزلي، كما يمهد الطريق لإنشاء ملاجئ حيث يمكن للضحايا اللجوء لها وطلب المساعدة. و يدعو القانون إلى تشكيل لجنة وطنية للحماية من العنف الأسري، تضم أعضاء من الحكومة والمجتمع المدني. سيسمح القانون لوزير الشؤون الاجتماعية بتشكيل فرق خاصة للتحقيق في حالات العنف الأسري ومتابعتها، ويهدف إلى تشجيع ضحايا العنف الأسري على الإبلاغ عن الاعتداءات. وتضمنت إحدى المواد تعريف العنف الأسري بأنه كل شكل من أشكال المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية أو المالية سواء أكانت فعلاً أم امتناعاً عن فعل أم تهديداً بهما يرتكب من أحد أفراد الأسرة ضد فرد أو أكثر منها متجاوزاً ما له من مسؤولية قانونية وذلك وفق الأفعال أو الجرائم المنصوص عليها في التشريعات الوطنية كافة.

العراق: مجلس الوزراء يصادق على مشروع قانون الحماية من العنف الأسري العراقي

في اجتماع مجلس الوزراء الأربعاء 4 آب 2020، تمت المصادقة على مشروع قانون الحماية من العنف الأسري، ومن الجدير بالذكر أن هنالك مشروعين للقانون: المشروع المقترح من رئاسة الجمهورية (مشروع قانون مناهضة العنف الأسري)، والمشروع المقترح من مجلس الوزراء (مشروع قانون الحماية من العنف الأسري)

في ليبيا: تعيين خمس قاضيات للنظر في قضايا العنف ضد النساء والأطفال

تم تعيين خمس قاضيات للعمل في محكمتين متخصصتين تم إنشاؤهما حديثًا في بنغازي وطرابلس للنظر في قضايا العنف ضد النساء والأطفال. مما يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز حقوق المرأة والطفل في ليبيا، ويشكل خطوة مهمة للاستجابة لقضايا العنف ضد النساء والأطفال.

وبدأت المرأة الليبية العمل في القضاء منذ عام 1989، وكان أول من تم تعيينهما رفيعة العبيدي وفاطمة البرعصي بمحكمة بنغازي الابتدائية. وقد أحصى المجلس الأعلى للقضاء عدد أعضاء الهيئات القضائية في ليبيا بـ3658 عضواً، منهم 1431 امرأة.

العراق: النائب انتصار الجبوري تناقش التشريعات المناهضة للعنف ضد المرأة مع لجان مجلس النواب التونسي

شاركت النائب انتصار الجبوري، نائبة رئيسة لجنة المرأة والاسرة والطفولة النيابية في جلسة افتراضية نظمها المعهد الديمقراطي الوطني NDI مع عضوات لجنة المرأة النيابية ولجان مجلس نواب الشعب التونسي يوم الخميس 2020/8/20.

وشاركت عن لجنة المرأة ايضا كل من النائب وصفية شيخو مقررة اللجنة، وعن لجنة الخدمات والاعمار النائب عائشة المساري نائب رئيس اللجنة.

واستعرضت السيدات النواب التونسيات من لجنة المرأة ولجنة الحقوق والحريات قانون مناهضة العنف ضد المرأة واقراره، ومتابعة تنفيذه من قبل اربع نائبات حاليات وسابقات في مجلس نواب الشعب التونسي .

واشارت السيدات النائبات التونسيات الى محتوى القانون والجوانب التقنية بما فيها المواد الخلافية التي اخذت حيزاً من المناقشات البرلمانية، وكيفية التواصل الخارجي مع الدوائر المعنية واصحاب المصلحة والجماهير، والتواصل البرلماني الداخلي بين الكتل المختلفة والمجموعة النسوية في مجلس النواب.

من جانبها قدمت النائب انتصار الجبوري نائب رئيس لجنة المرأة والاسرة والطفولة النيابية نبذة عن مشروع قانون مناهضة العنف الاسري المعد من قبل رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والخطط الأولية في مجلس النواب العراقي لتمرير هذا القانون واقراره اضافة الى مداخلات قيمة من قبل المشاركات في الجلسة .

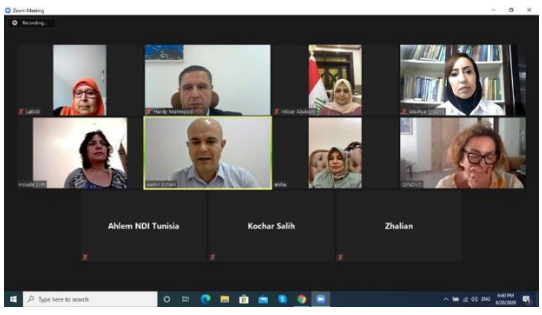

في المملكة العربية السعودية: حنان الأحمدي في منصب مساعد رئيس مجلس الشورى، ووزارة العدل السعودية تعين 100 كاتبة عدل

في 27 أكتوبر 2020 ، تقلدت الباحثة حنان الأحمدي منصب مساعد رئيس مجلس الشورى السعودي بمرتبة امتياز ، بعد صدور أمر ملكي من الملك سلمان بن عبد العزيز ، الذي قرر تعيين هيئة كبار العلماء ومجلس الشورى.

أصدر وزير العدل السعودي، وليد بن محمد الصمعاني، بتاريخ 26 أكتوبر / تشرين الأول 2020 ، أمراً بتعيين 100 كاتبة عدل مؤهلات قانونياً. وأوضحت الوزارة ، أن 100 كاتبة عدل ستبدأن عملهن رسمياً ببرنامج تدريبي متخصص لمدة 3 أشهر ، بالتعاون مع مركز تدريب العدالة ، بالإضافة إلى تدريب عملي في وكالة التوثيق وكتاب العدل بالوزارة."

في الجزائر: حادثة تعيد إحياء النقاش حول مكافحة العنف ضد المرأة

أثار اغتصاب وقتل فتاة تبلغ من العمر 19 عاما ضجة أعادت إحياء النقاش حول عقوبة الإعدام والحاجة إلى دعم الجهود المبذولة لمكافحة العنف ضد المرأة.

وقد تفاعل المجلس الشعبي الوطني ووزارة العدل بهدف دفع قدماً مشروع قانون لمكافحة الاختطاف ويُذكر أنه في مطلع أكتوبر تم اختطاف شيماء من أمام بيتها من قبل الجاني وعُثر لاحقاً على جثتها في محطة وقود مهجورة في الثنية بالقرب من بومرداس شرقي الجزائر العاصمة. وذكرت وسائل إعلام محلية أن الفتاة تعرضت للضرب والاغتصاب قبل أن تحرق حية.

الأردن: رئيسة الائتلاف تشارك في اجتماع فريق خبراء لجنة وضعية المرأة CSW 65

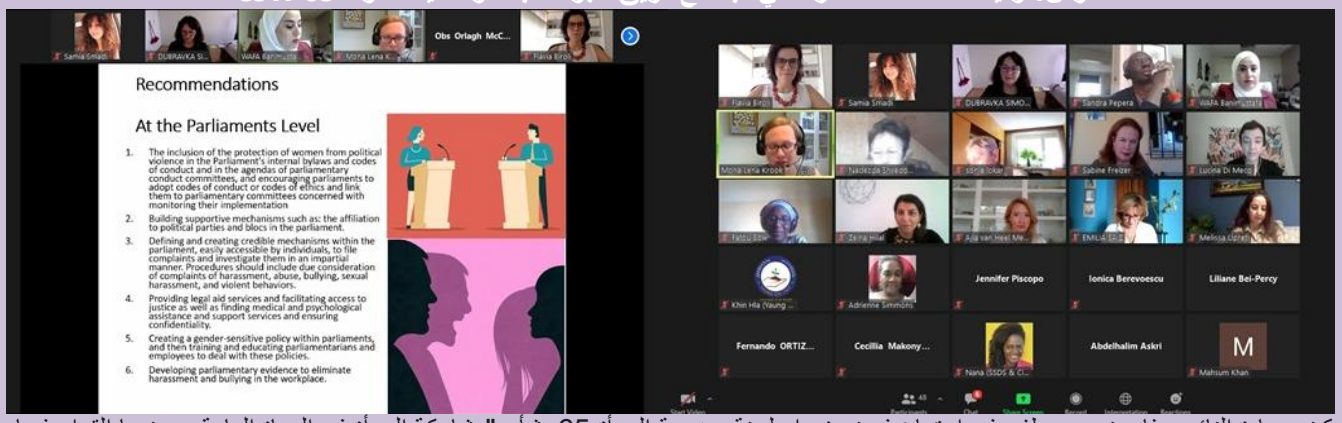

شاركت سعادة النائب وفاء بني مصطفى في اجتماع فريق خبراء لجنة وضعية المرأة 65 بشأن "مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنعها القرار فيها مشاركةً وصناعةً تامتين فعالتين، إلى جانب القضاء على العنف، لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة" تستضيفه هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من ٥-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

وأشارت بني مصطفى إلى عدة إحصائيات حول المشاركة السياسية للمرأة حيث أن 90٪ من رؤساء الدول والحكومات ما زالوا رجال، وأن هناك الآن عشرون حكومة ودولة ترأسها نساء ولكن لا يوجد بينها أية دولة عربية! وأن النساء الآن يمثلن 50٪ أو أكثر من المناصب الوزارية في 14 دولة، ولا يوجد من بينها أية دولة عربية بينهم! هذا بالإضافة إلى أن 76٪ من أعضاء البرلمان هم من الرجال، وأن 20.5٪ فقط من الإناث يشغلن منصب رئيس مجلس النواب. وعلى المستوى الوطني فبينت أن نسبة النساء في البرلمان الثامن عشر تبلغ 15.4٪، وأن حكومة دولة الدكتور الرزاز بدأت بنسبة من النساء بلغت 25٪ ثم تراجعت إلى 13.8٪ مع الأخذ في الاعتبار أنه لم تصل أي امرأة في تاريخ الأردن لرئاسة مجلس النواب أو رئاسة الحكومة، وأن نسبة النساء في مجالس المحافظات تبلغ 13.4٪، وأن نسبة تمثيل المرأة في المجالس البلدية والمحلية بلغت 41٪. وأنه لم تحصل أي امرأة على منصب رئيس البلدية أو رئيس مجلس المحافظة في انتخابات عام 2017.

وتحدثت عن الحملة التي قام بها ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية والاتحاد البرلماني الدولي ومجلس النواب الأردني على المستوى الوطني حول العنف السياسي ضد المرأة، هذا بالإضافة إلى الدليل الذي تم إعداده حول العنف ضد المرأة في السياسية وتأسيس الفريق الوطني لمناهضة العنف السياسي ضد المرأة، بالإضافة إلى الجولة التي قام بها الفريق الاستشاري الوطني حول المحافظات للتوعية بمفهوم العنف السياسي ضد المرأة والجهات التي قد تلجأ لها المرأة في حال تعرضها للعنف السياسي. وأنهت بعدد من التوصيات على المستوى الوطني والبرلمانات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والإعلام. هذا وأشارت إلى العنف السيبراني وأشكاله وأن ثلاثة أرباع النساء يتعرضن للعنف السيبراني.

ومن الجدير بالذكر أن النتيجة المتوقعة من اجتماع فريق الخبراء هو صياغة تقرير يحتوي على ملخص للمناقشة والتوصيات ، وسيُعرض في الدورة الخامسة والستين للجنة وضعية المرأة وعلى الموقع الإلكتروني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأن الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة (CSW) في عام 2021 ستنظر في موضوعها ذي الأولوية "مشاركة المرأة الكاملة والفعالة واتخاذ القرار في الحياة العامة ، وكذلك القضاء على العنف ، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات."

إقليمياً: عضوات الائتلاف يشاركن بندوة برلمانية إقليمية حول دور البرلمانيات العربيات في التصدي للتطبيع ودعم الحقوق الفلسطينية

بتاريخ 2020/9/23 وبمبادرة ودعوة من الهيئة الفلسطينية لحملة الدكتوراه في الوظيفة العمومية ضمن باكورة لسلسة ندوات تم عقدها، نُظمت ندوة برلمانية إقليمية للنائبات العربيات في البرلمانات العربية عبر نظام التقنية الالكتروني Zoom بعنوان (دور البرلمانيات العربيات في التصدي للتطبيع ودعم الحقوق الفلسطينية.) جاء ذلك بمشاركة عزام الأحمد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ودلال سلامة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس لجنة المرأة في المجلس الوطني الفلسطيني، ود. سليمان جرادات رئيس الهيئة الفلسطينية لحملة الدكتوراه في الوظيفة العمومية، وبمشاركة البرلمانيات العربيات النائب وفاء بني مصطفى من مجلس النواب الأردني، النائب خديجة الزياني النائب في البرلمان المغربي، النائب نورة خربوش النائب في البرلمان الجزائري، النائب أمل السعيدي عضو مجلس الشعب التونسي، النائب سهام الموسوي عضو البرلمان العراقي، النائب سارة السويح من البرلمان الليبي النائب أميرة السر عمر بوبكر من البرلمان السوداني، النائب البتول عبد الحي من البرلمان الموريتاني، النائب عايدة توما سليمان من القائمة المشتركة، الأكاديمية والناشطة السياسية والباحثة في الفكر الإسلامي والقضية الفلسطينية خديجة المحميد من دولة الكويت، المحامية والناشطة السياسية بشرى الخليل من لبنان، النائب سحر القواسمة عضو المجلس التشريعي سابقا عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وأدار الندوة الإعلامية والمتميزة أميرة حنانيا عضو المجلس الوطني الفلسطيني مدير عام اللجنة الرئاسية للكنائس.

البقية ص (7)

المغرب: اقتراح قانون جديد يهدف لحماية الأطفال من جرائم الاعتداء الجنسي

في 19 أكتوبر 2020. تمت إحالة قانون مقترح جديد يهدف إلى حماية الأطفال من الإناث والذكور من جرائم الاعتداء الجنسي إلى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان. مصدر النص تقدم به السيدات النائبات والسادة النواب: عائشة لبلق، فاطمة الزهراء برصات، تريا الصقلي، رشيد حموني، جمال بنشقرون كريمي، سعاد الزيدي، سعيد إدبعلي، سعيد انميلي، محمد العربي أحنين، سعيد الزيدي، عبد الله الإدريسي البوزيدي و الحبيب حسيني من المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية.

عالميا: الأثر الاقتصادي لوباء كورونا على النساء

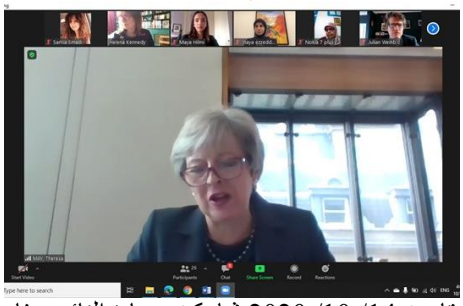

بتاريخ 14/ 10/ 2020 شاركت سعادة النائب وفاء بني مصطفى في جلسة شبكة البرلمانات النسائية التي نظمها منتدى هلسنكي للسياسات، بحضور رئيسة الوزراء البريطانية السابقة، تيريزا ماي. يهدف الاجتماع لاستكشاف الأثر الاقتصادي لوباء كورونا على النساء والحاجة إلى تعلم الدروس من الوباء والأوبئة السابقة، لضمان أن النساء جزء من الانتعاش الاقتصادي بعد كوفيد-19. وتحدثت تيريزا ماي عن تجربتها في تقديم مشروع قانون للحماية من العنف الأسري في بريطانيا لمجلس اللوردات وبينت أن مشروع القانون يعرف لأول مرة التعسف الأسري Domestic abuse وكيف أن هذا التعريف يذهب لما هو أبعد من العنف الأسري. وبدورها بينت سعادة النائب بني مصطفى أن الأردن أول دولة عربية مررت قانوناً للعنف الأسري عام 2008 ولكنه لم يفعل، وأنه في عام 2017 تم التعديل على القانون الجديد. وبينت أهمية إضافة الآليات لتطبيق القانون والميزانيات اللازمة له، وأشارت إلى مشكلة العمل الرعائي غير مدفوع الأجر التي ظهرت أهمية لفت النظر له أثناء جائحة كوفيد-19. وقد حضر اللقاء عدد من البرلمانيات والنساء في صنع القرار من مختلف الدول العربية ومنهم سعادة النائب عناية عز الدين، من البرلمان اللبناني، وسعادة النائب محرزية العبيدي، النائب السابق في البرلمان التونسي، وخانم لطيف، مستشارة الرئيس العراقي لشؤون المرأة.

الأردن: وفقًا لمعهد تضامن النساء، تعتقد ثلاث من كل خمس مرشحات أن شعارات الحملة الانتخابية تتضمن صورًا نمطية للمرأة. تعرضت 32٪ من المرشحات للهجوم الإلكتروني والواقعي في حملتهن الانتخابية. وبحسب مركز الحياة ، راصد: من أصل 1567 مستجيبًا لبحث خاص بالانتخابات الأردنية ، 47.3٪ من النساء لا ينوين التصويت في الانتخابات المقبلة ، فيما بلغت نسبة الراغبين في التصويت 30.4٪ من إجمالي المستجيبين ، ونسبة من لم تقرر المشاركة بعد بلغت 22.3٪ من إجمالي عدد المستجيبين. وفيما يتعلق بتأثير الانتماء العشائري، فإن 52.9٪ من النساء يعتقدن أن الانتماء القبلي يؤثر سلبًا على سلوكهن الانتخابي.

في مصر: تمثيل المرأة في الانتخابات المصرية

أصدر التحالف المصري لحقوق الإنسان والتنمية (ECHRD) ومؤسسة منتدى الحوار تقريرًا بعنوان "مشاركة المرأة في البرلمان" أظهر أن تمثيل المرأة في انتخابات 2020 زاد بنسبة 30٪ عن انتخابات عام 2015. وأشار التقرير إلى أن عدد المرشحات في انتخابات عام 2015 بلغ 308 مرشحات يمثلن 35٪ من إجمالي المرشحين مقابل 518 في انتخابات 2020 يمثلون 65٪ من المرشحات. وهذا يدل على أن تمثيل المرأة في انتخابات 2020 زاد بنسبة 30٪ عن انتخابات 2015، فيما بلغ عدد المرشحات على القوائم في برلمان 2020 261 ، مقابل 112 في برلمان 2015

العراق: الجبوري تشارك في ندوة بعنوان (3آب) تجسيداً للذكرى السادسة للإبادة الأزيدية

شاركت النائب انتصار الجبوري نائبة رئيسة لجنة المرأة النيابية يوم ٢٠٢٠/٨/٧ في الندوة التي أدارتها جمعية نساء بغداد وحملت عنوان: (3 آب) تجسيداً للذكرى السادسة للإبادة الأزيدية ضمن مسار نساء صانعات السلام في محافظة نينوى عبر تطبيق الزووم.

وأكدت الجبوري في مداخلتها بان البرلمان جاد بتشريع القانون وقد سبق أن شاركت في حلقة دراسية في كوسوفو وكرواتيا واطلعت على تجارب هاتين الدولتين في تشريع القوانين التي تشابه اوضاعهم اوضاع الاخوات الأزيديات وأضافت الجبوري بان في المجلس الان قانونين أحدهما أرسل من رئاسة الجمهورية والقانون الثاني من رئاسة الوزراء ويضمن حقوق للناجيات العراقيات ودرجات وظيفية واستثناء من العمر للراغبات بإكمال الدراسة بكل مراحلها وتشكيل مديرية خاصة للضحايا ومحكمة وعدم شمول مرتكبي الجرائم بالعفو.

هذا وقد تم الخروج بعدة مخرجات منها ضرورة وجود ذوي الاختصاص في معالجة النساء والفتيات الناجيات من الصدمة النفسية، إدخال النساء والفتيات الأزيديات في دورات مهنية بناءً على رغباتهن، الحاجة لوجود مراكز تأهيل الناجيات ، وضرورة الإسراع بالمصادقة على مشروع الناجيات الأزيديات لضمان حقوقهن، ضرورة ان يكون للأعلام دور منصف وعادل في طرح القضية الأزيدية وليس تذكير الناجيات بالمأساة، التأكيد على التكاتف من قبل الجانب الدولي والمحلي في البحث عن المخطوفين/ات وانقاذهم/ن، ترجمة مفهوم السلام الى آلية عمل للوصول الى تعافي المجتمع ، الحد من أنتشار الفكر المتطرف، ضرورة وضع توصيات وحملة تواقيع للضغط على الحكومة في تشريع قانون الناجيات الأزيديات، الإسراع بالمصادقة على الخطة الوطنية الثانية لقرار مجلس الأمن الدولي 1325 وعمل ميزانية منفردة، بالإضافة الى تجفيف منابع الفكر الداعشي من خلال تفعيل كل إجراءات العدالة الانتقالية. وشاركت في الندوة ٦٦مشارك/ة من مختلف منظمات المجتمع المدني والناشطين/ات.

في العراق: بحث التعديلات على مشروع قانون الناجيات الأزيديات

عقدت لجنة المرأة والأسرة والطفولة النيابية، الثلاثاء 27 أكتوبر 2020 ، اجتماعا برئاسة النائبة ميسون السعدي ، رئيسة اللجنة. جاء الاجتماع لبحث التعديلات المقترحة على مشروع قانون الناجيات الأزيديات، بما يضمن العدالة والتأهيل للعراقيات والأزيديات اللواتي نجين من داعش. كما ناقشوا إمكانية إشراكهم في التمتع بنفس الامتيازات الممنوحة لأقرانهم في قانون مؤسسة الشهيد.

تابعونا!
فيسبوك @CVAWArabCoalition **تويتر** @CVAWArab
cvaw-arabcoalition.org

الأردن: مكافحة العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز حقوق المرأة في سياق جائحة كوفيد-19

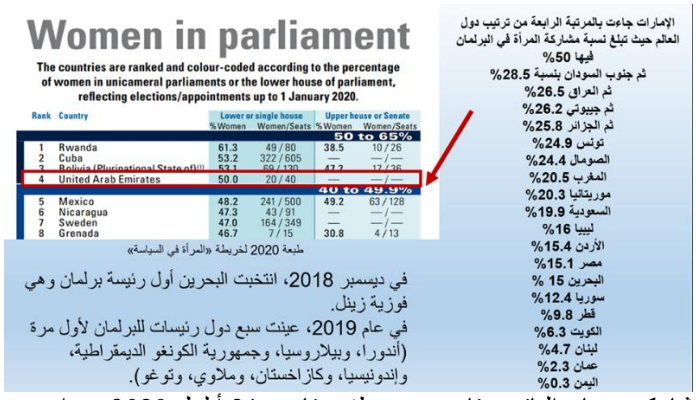

شاركت سعادة النائب وفاء بني مصطفى بتاريخ 21 أيلول 2020 بحوار السياسات الإقليمي عبر الإنترنت الذي تنظمه المبادرة النسوية الأورومتوسطية بعنوان: مكافحة العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز حقوق المرأة في سياق جائحة كوفيد-19.

وتحدثت بين مصطفى عن النساء في أماكن صنع القرار وأشارت إلى أنه وفق إحصائيات خريطة (المرأة في السياسة) الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد البرلماني الدولي، فإن 90% من رؤساء الدول والحكومات رجال، وأقل من عُشر البلدان تقودها امرأة حيث لا يوجد إلا عشرون حكومة ودولة ترأسها امرأة، ولا توجد من بين العشرين دولة امرأة عربية. وبينت أن النساء يمثلن 50% أو أكثر من المناصب الوزارية في 14 دولة ولا توجد دولة عربية من بينها، وأن 76% من البرلمانيين رجال وأن نسبة النساء اللواتي يترأسن برلمانات هي 20.5% في عام 2020.

وبينت أن الإمارات العربية المتحدة جاءت في المرتبة الأولى عربياً والرابعة عالمياً في نسبة تمثيل النساء في برلمانها حيث بلغت نسبة تمثيلهن في دولة الإمارات 50%، وأن الأردن جاءت نسبة تمثيل المرأة في برلمانه 15.4%، وبينت أنه في ديسمبر 2018 انتخبت البحرين أول رئيسة برلمان وهي فوزية زينل. وأشارت إلى أن ما تم الوصول إليه من إنجاز في التعليم لا يتناسب مع المشاركة السياسية والاقتصادية المتواضعة للمرأة. وبينت أن التمييز يؤدي إلى خسائر اقتصادية حيث أن المساواة بين الجنسين من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.15 تريليون يورو بحسب إحصائيات الاتحاد الأوروبي. وأكدت أنه من الأمثلة على نجاح النساء في أماكن صنع القرار أن الدول التي تقودها نساء مثل نيوزلندا وألمانيا وتايوان والنرويج، استطاعت أثناء جائحة كورونا أن تتجاوز الأزمة وتسجل وفيات أقل نسبياً من باقي الدول. وتحدثت عن مبادرة حماية المرأة من العنف السياسي التي أطلقها المعهد الديمقراطي الوطني بالتعاون مع ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة. وأشارت إلى أهم الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 حيث أن الأزمة كشفت عن أوجه عدم العدالة في كل المجتمعات فكانت الفئات الأكثر هشاشة هي الفئات الأكثر تأثراً بالجائحة ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إجراءات خاصة لمساعدة النساء؛ وأن هنالك ضرورة ملحة لمراجعة الإطار الزمني لتطبيق أهداف التنمية المستدامة 2030 بما في ذلك الهدف الخامس وخاصة الغاية المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء بالإضافة إلى مراجعة التزامات المؤتمر العالمي للسكان والتنمية ICPD، وخاصة Three Zeros؛ وأن كوفيد-19 أكد الحاجة للذهاب إلى ما يسمى بالإنفاق الذكي من قبل الدول وإعادة بناء الموازنات على أساس الأولويات الجديدة وأهمها الإنفاق على الصحة والتعليم والبنية التحتية وخاصة الرقمية والحماية الاجتماعية؛ وأن كوفيد-19 أكد على الحاجة الملحة إلى أن تقوم الدول ببناء منظومة منظمة من البيانات والمعلومات وإنشاء ما يسمى ببنوك المعلومات الوطنية عن مختلف الفئات من أجل استخدامها بالطريقة الصحيحة حتى يكون هنالك معلومات كاملة حول الجميع؛ وأنه لا بد من النظر إلى أمرين أولاً: ضمان ذات الحق وهو أمر مهم جداً وثانيا: كفالة الوصول إلى هذا الحق. وأضافت أن أزمة كوفيد-19 كشفت أن الأزمات تحد من قدرة النساء على تفادي الانتهاكات وتضع الضحايا في بيئة تفتقر للخدمات المناسبة وعليه لا بد أن تتضمن خطط الاستجابة الحكومية (وضع سلامة النساء أولاً)؛ وأن غياب النساء العربيات عن المواقع التنفيذية الأولى انعكس واستمر خلال الجائحة وأدى هذا إلى تغييب صوت النساء خلال الجائحة فظهر الأبطال ولم تظهر البطلات، وأن ما نحتاج إلى أن نخرج به في النهاية هو إيجاد خطة استباقية لمجابهة التحديات التي تتعرض لها النساء في الأزمات وهذا يحتم علينا أن ننتبه إلى عناصر مهمة وهي التأهب أو الاستعداد المبكر والقدرة على التكيف وأخيراً الوصول إلى مرحلة التعافي. وبينت أهمية أن تأخذ خطط الاستجابة توفير الوصول الآمن إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي خاصة للفئات الأكثر هشاشة خلال فترات الأزمات.

#Zero_Tolerance_for_VAWG

العراق: الجبوري تشارك في المؤتمر العالمي الدولي: تحديات المرأة العربية في العالم العربي

القت النائب انتصار الجبوري، نائبة رئيسة لجنة المرأة النيابية كلمة افتتاحية للمؤتمر العلمي الدولي الذي عقد يوم ٢٠٢٠/٨/١٥ (تحديات المرأة المتميزة في العالم العربي) وحمل شعار: بهن تستقيم الحياة. وقدمت الجبوري في كلمتها دراسة عن اوضاع المرأة العراقية ما بعد العام ٢٠٠٣ مشيرة الى إقرار الحكومة العراقية عددا من الاستراتيجيات الخاصة بالمرأة مثل استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة في العام ٢٠١٣، واستراتيجية النهوض بالمرأة عام ٢٠١٤، كما وضعت خطة وطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن ذي الرقم ١٣٢٥ في سنة ٢٠١٤. وعرجت الجبوري في دراستها الى التزام العراق دوليا بدخوله باتفاقات مثل اتفاقية الغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، وكذلك المصادقة على قرار ١٣٢٥. واختتمت الجبوري دراستها بالإشارة الى عطاء المرأة العراقية وعلى واجب اعضاء مجلس النواب بمعاونة المرأة على النهوض بواقعها الحياتي والقانوني من خلال اقرار قانون مناهضة العنف الأسري. مشيدة بدور مكتب الامم المتحدة للمرأة في تقديم المشورة والمساعدة القانونية والتدريبية لتخطي العقبات التي تعترض القانون.

ويذكر ان هذا المؤتمر المهم جاء برعاية اتحاد الأكاديميين العرب، فرع العراق، بالتعاون مع مركز (pillar) لإدارة الأزمات والتحكيم الدولي والبحث العلمي، ومقره لندن وجامعة النهرين كلية اقتصاديات الأعمال، ومركز البحوث والدراسات وكلية التربية للبنات، الجامعة العراقية.

هذا وشارك في المؤتمر نخبة من الشخصيات الثقافية والاكاديمية من العراق والعالم العربي وقدم الجميع أوراق عمل ودراسات وبحوث تهتم بالمرأة في العراق والعالم العربي وسبل الارتقاء بواقعها، والتنمية البشرية، والتمكين الاقتصادي للنساء وتعزيز المساواة، وظاهرة اضطهاد المرأة والعنف ضد المرأة، والعنف الاسري والتحرش الجنسي. وغيرها من الدراسات التي تخص واقع المرأة في العالم العربي.

هذا وقد قدم المؤتمر للنائب انتصار الجبوري شهادة مشاركة في هذا المؤتمر.

العراق: الجبوري في جلسة افتراضية عبر منصة زووم مع مؤسسة الشركاء الدوليين حول قانون الحماية من العنف الأسري العراقي

شاركت النائب انتصار الجبوري، نائبة رئيسة لجنة المرأة والأسرة والطفولة النيابية يوم ٢٠٢٠/٨/١٣ في الجلسة الافتراضية لعضوات لجنة المرأة النيابية مع السيدة ميغ مان عضو سابق في مجلس العموم البريطاني ووزيرة شؤون المرأة ووزيرة سابقة في وزارة الخارجية البريطانية ،والتي قدمت محاضرة قيمة عن كيفية مواجهة وتخطي ابرز التحديات والمعوقات التي تواجهها اللجنة في تشريع واقرار قانون مناهضة العنف الاسري ، سواء كانت تحديات سياسية او اقتصادية او اجتماعية وغيرها.

وتحدثت الجبوري في مداخلتها عن التحديات التي تواجه تشريع القانون وقدمت نبذة عن المراحل التي مرت بها مسودات القانون منذ العام ٢٠١٢. موضحة بان الوقت لم يعد كافيا مالم تتظافر الجهود جميعا بعد ارسال القانون الى البرلمان، مع ضرورة تدريب النائبات للترويج عن القانون والضغط لتشريعه.

ويذكر ان مؤسسة الشركاء الدوليين هي مؤسسة استشارات تقدم الدعم لمجالس النواب والبرلمانات والاحزاب السياسية في عدد من البلدان، ومنها العراق.

مصر: في تقرير حول الإجراءات التي اتخذتها الدول لمساندة المرأة خلا كوفيد-19: مصر الأولى في الشرق الأوسط وغرب آسيا ب٢١ تدبير

في تقرير لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الإجراءات التي اتخذتها الدول حول العالم لمساندة المرأة خلال جائحة كوفيد-19. مصر الأولى في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا التي اتخذت ٢١ إجراء وتدبير بفارق عشر تدابير عن الدولة التي احتلت المركز الثاني، والوحيدة في المنطقة التي اتخذت تدابير في الثلاثة مجالات والمشار اليها في التقرير وهي الحماية الاقتصادية للمرأة ، الرعاية غير مدفوعة الأجر، ومناهضة العنف ضد المرأة.

الأردن: جلسة توعوية للشباب حول العنف السياسي ضد المرأة

بتاريخ 2020/10/8 عقد الفريق الاستشاري الوطني لمكافحة العنف السياسي ضد المرأة والذي أطلقه ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني جلسة حول العنف ضد النساء في الحياة العامة مخصصة لمركز شابات مادبا وحضر اللقاء 19 شابة من محافظة مادبا، وتحدثت في الجلسة سعادة النائب وفاء بني مصطفى عن العنف السياسي وتعريفه وأشكاله وعن الدليل الذي تمت صياغته ليكون مرجعية لكافة السيدات في أماكن صنع القرار، وأشارت إلى الفريق الاستشاري الوطني الذي تم تشكيله من 17 خبير من ذوي الاختصاصات المتعددة وبينت الجهات التي يمكن أن تلجأ لها المرأة في حال تعرضت للعنف السياسي. وتحدثت عن العنف الاقتصادي الذي قد يعيق النساء عن الترشح للانتخابات مما يشكل عنفاً سياسياً، وعن العنف المجتمعي حيث قد تستثني العشائر النساء من الانتخابات الداخلية. وبينت أنه من خلال جولات الفريق في المحافظات استمع إلى تجارب النساء اللواتي أكدن بأنه يتم إقصائهن عن الانضمام إلى اللجان الهامة في مجالس البلديات والمحافظات، واختتمت بني مصطفى قائلة: "أنتم شابات الحاضر والمستقبل، والحد من العنف السياسي سيسهم في تشجيعكن على زيادة مشاركتكن في عملية صنع القرار".وبين الدكتور حسين محادين، البروفيسور في علم الاجتماع وعميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة مؤتة، أن الهدف من الحملة لمكافحة العنف السياسي ضد المرأة هو هدف تنويري لزيادة مهارات الشباب من الجنسين في مواجهة مثل هذا النوع من العنف الذي يشكلون 50% من الهرم السكاني. وقال: "المجتمع الأردني مجتمع شاب مما يجعله مرناً وقادراً على تطوير أدواته في مواجهة العنف السياسي، والشباب يميلون للتجريب والمغامرة ولا يخشون التغيير." وبين أن العنف ينشأ من التربية وثم ينتقل للمدرسة والمجتمع. وأشار إلى أهمية أن تتعاون الإناث في أماكن صنع القرار لتحسين الظروف التشريعية وأكد على أنه عندما يكون لدينا عدد أكبر من النساء في الكوتا فإن ذلك سيساعدنا كمجتمع حيث ستكون مساهمة المرأة أكبر على المستوى الوطني. وبين أن المرأة بحاجة لتطوير مهاراتها بالعمل السياسي وبحاجة لأن تولي الشأن العام اهتماماً أكبر، وأن النموذج السياسي في الأردن وخارج الأردن يرى المرأة على أنها ليست مؤهلة لصنع القرار. وأشارت المشاركات إلى وجود بعض التحديات مثل عدم الاستقلال المادي للشابات لليكن قادرات على اتخاذ القرار وأشاروا إلى البعد العشائري حيث تخجل المرأة من صد الأشخاص الذين يريدون أصواتهن. وبينت سعادة النائب بني مصفى بأن هذا الأمر ينال من حق المواطن بمنح الأصوات للأشخاص المناسبين والمنخرطين جسدياً وذهنياً بالعمل البرلماني.

الأردن: مؤتمر الإعلاميات العربيات السادس عشر

شاركت سعادة المحامية وفاء بني مصطفى بتاريخ ١٩/ ١٠/ ٢٠٢٠ في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الإعلاميات العربيات السادس عشر حول الإعلام في مواجهة العنف ضد المرأة السياسية وتحدثت عن أهمية دور الإعلام في التصدي لظاهرة العنف ضد النساء في الحياة العامة، وبينت أن الائتلاف بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني قد أطلق حملة لمناهضة العنف السياسي ضد المرأة ودليل تضمن توصيات ينبغي على الجهات الإعلامية العمل بها للتصدي لهذه الظاهرة. وأشادت بأهمية الدور الذي يقوم به مركز الإعلاميات العربيات في التصدي لهذه الظاهرة و من الجدير بالذكر أن المؤتمر انعقد تحت رعاية سمو الأميرة بسمة بنت طلال التي توجهت للحضور بكلمة مسجلة عبر الفيديو علما أن المؤتمر انعقد عبر المزج بين الحضور الشخصي للمشاركات من الأردن و الحضور الافتراضي للمشاركات من باقي الدول العربية.

تابع: عضوات الائتلاف يشاركن بندوة برلمانية إقليمية حول دور البرلمانيات العربيات في التصدي للتطبيع ودعم الحقوق الفلسطينية

وشهدت الندوة حضوراً لافتاً من أعضاء المجلس الوطني والثوري والتشريعي سابقاً ومؤسسات وفعاليات وشخصيات فلسطينية وعربية وأعضاء من الهيئتين الإدارية والعامة للهيئة ,واستعرضت الندوة المؤامرات التي تحاك ضد القضية الفلسطينية وما يتعرض له المشروع الوطني الفلسطيني من تنامي للتحديات والمخاطر التي تحاك ضده من قبل الإدارة الامريكية والتي ظهرت اثارها المشؤومة بعمليات التطبيع بين الامارات والبحرين وما يتداول بالإعلام عن قرب لحاق بعض الدول العربية وللأسف في ركب التطبيع المشؤوم وأجمع المتحدثون على إدانة عمليات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي بكل أشكاله والمحاولات الأمريكية الإسرائيلية القيام بإجراءات أحادية الجانب على الأراضي الفلسطينية المحتلة وفرض واقع جديد يتنصل من كافة المرجعيات والقرارات الدولية الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. وبعد تقديم الأوراق من المشاركين ومناقشتها والعديد من المداخلات المباشرة خرجت الندوة بالنتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

- الإشادة بصمود ونضالات الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية والرئيس محمود عباس بالتصدي بكل حكمة واقتدار للمؤامرات التي تحاك ضد القضية الفلسطينية وإفشال صفقة القرن وخطة الضم الإسرائيلية.
- الإدانة لموقف الإمارات والبحرين لتوقيع اتفاقية التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي واعتباره مخالفة لقرارات القمم والبرلمانات العربية والموقف الشعبي العربي الجامع بمنع إقامة أي علاقات مع الاحتلال الإسرائيلي.
- الدعوة لتشكيل شبكة ضغط من البرلمانيات على البرلمانات الإقليمية والدولية للاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها مدينة القدس وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.
- التأكيد على أن مبادرة السلام العربية والقانون والمرجعيات الدولية وقرارات المنظمات الدولية ذات الصلة هي مرجعية دولية على أساسها يكون الحل النهائي للقضية الفلسطينية.
- الرفض التام لتنفيذ أي مشاريع تآمرية من شأنها تغيرات جغرافية أو فرض وقائع على أراضي الدولة الفلسطينية عامة ومدينة القدس الشرقية والأماكن المقدسة فيها واعتبار القدس مدينة مقدسة لها خصوصية عند العرب والمسلمين عامة.
- تأكيد موقف البرلمانيات العربيات التمسك بموقف الشعوب العربية الشجاع رفضهم القاطع للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي والمطالبة بفرض عقوبات شعبية على الدول التي تتعامل معها.

التوصيات

- التأكيد على دعم ومساندة صمود ونضال الشعب الفلسطيني في تمسكه بأرضه ومساندة مقاومته بكافة الوسائل ، ومباركة الجهود الفلسطينية الداخلية لإنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية ووقف جميع التدخلات الخارجية من أي جهة تعيق الوحدة واللحمة الفلسطينية الداخلية.
- إدانة التطبيع بكل أشكاله ومسمياته خاصة تطبيع دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين واعتبارها طعنة في خاصرة الشعوب العربية عامة والشعب الفلسطيني ونضالاته وحقوقه المشروعة خاصة.
- العمل على تشكيل رابطة للبرلمانيات العربيات لتجنيد الرأي العام العربي خاصة داخل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات البرلمانية العربية لمواصلة الدعم للقضية الفلسطينية كقضية مركزية عربية.
- صياغة مذكرة توقع عليها البرلمانيات؛ ترفض التطبيع وتعمل على تجريمه قانونيا ومجتمعيا بسن قوانين داخل البرلمانات العربية.
- دعوة البرلمانيات العربيات للقيام بزيارة دعم ومساندة لدولة فلسطين وللأماكن المقدسة في القدس الشرقية وتشكيل أطار من البرلمانيات العربيات لتكثيف التعاون والتنسيق بين البرلمان الفلسطيني (المجلس الوطني الفلسطيني) والبرلمانات العربية، والعربية -الإقليمية والدولية والاتحاد البرلماني الدولي للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني.
- العمل على دفع الدبلوماسية البرلمانية على كافة الأصعدة ضمن خطة استراتيجية عاجلة لتوضيح تداعيات مؤامرات الإدارة الأمريكية ومخططات الاحتلال الإسرائيلي على فرص السلام في المنطقة وعلى الأمن والسلم الدوليين.
- إدانة البرلمانيات لسياسات الإدارة الأمريكية التي تسعى إلى تمرير صفقة القرن بالتعاون مع بعض الدول في المنطقة واعتبارها صفقة ميتة لتنصلها من كافة المرجعيات القانونية الدولية والأممية لها.
- الدعوة لتكثيف الاتصالات الهادفة لإنشاء قوة برلمانية بين البرلمانات والإعلاميين والمؤسسات الثقافية والأكاديمية والمجتمعية لنشر ثقافة مقاومة التطبيع وخاصة مقاطعة المنتجات والبضائع الإسرائيلية داخل الأسواق العربية بكل الوسائل الممكنة والمتاحة وعدم تمرير أي مؤامرة على القضية الفلسطينية وحقوقه المشروعة بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على حدود العام 1967م.
- مطالبة المؤسسات وهيئات الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحمل مسؤولياتهم واتخاذ إجراءات فورية لتنفيذ القرارات الشرعية الدولية أسوة بالقضايا الدولية التي تم التعامل معها ومعالجتها في إطار القانون الدولي وتنفيذ قرارات مجلس الأمن.
- مطالبة البرلمانيات البرلمان الأوروبي وبرلمانات دول العالم باتخاذ خطوات عاجلة بالاعتراف بدولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، على أساس السلام القائم على مبدأ حل الدولتين استناداً للشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية هو الطريق الوحيد الذي يضمن إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

تابع: الأردن: جولات في محافظات الأردن للتوعية بالعنف السياسي ضد المرأة

وبينت أن الفكرة لمحاربة العنف السياسي ضد المرأة جاءت بالتعاون ما بين ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة والمعهد الديمقراطي الوطني ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية ومجلس النواب الأردني والاتحاد البرلماني الدولي حيث تم إطلاق مبادرة في 4 أيار2019 لحماية المرأة من العنف السياسي في عمان. وتم إطلاق هاشتاغ **#PowerToWomen**. كما تلى الإطلاق سلسة من اللقاءات مع المختصين لمناقشة آليات حماية المرأة من العنف السياسي والتي أثمرت عن إعداد دليل حماية المرأة من العنف السياسي.

وعن الدليل حول العنف ضد المرأة في السياسة الذي سيطلق لأول مرة في العالم العربي باللغتين العربية والإنجليزية فأشارت إلى أن أبرز ما يتضمنه: تعريف العنف السياسي، وخصائص العنف السياسي، والسياسيات المتأثرات بالعنف السياسي، والمسببين (مفتعلي) العنف السياسي، وأشكال العنف السياسي، وآثار العنف السياسي، والإجراءات الاحترازية للوقاية من العنف السياسي. وأشارت إلى أن العنف السياسي له أشكال متعددة وهي: العنف الاقتصادي، والعنف من القواعد الشعبية، والعنف الجسدي، والعنف النفسي، والعنف الجنسي، والعنف التشريعي، والعنف السيبراني/ الإلكتروني.

وبينت أنه تم تشكيل الفريق الاستشاري الوطني لمكافحة العنف السياسي ضد المرأة الذي يتكون من 17 خبيراً لدعم المرأة ضد العنف السياسي ويعمل ضمن المجالات التالية: التشريع والمساعدة القانونية، والإعلام، والفريق الاقتصادي، والفريق الأكاديمي، وفريق الحماية من العنف السيبراني. واستعرضت أعضاء الفريق.

وأشارت إلى أن ما يمكن عمله لمواجهة العنف السياسي هو بناء آليات داعمة مثل: الانتماء إلى الأحزاب والكتل السياسية داخل البرلمان، وتشكيل الكتل النسائية البرلمانية. وبينت أنه يمكن مواجهة من يمارس العنف باستخدام: الأنظمة الداخلية، ومدونات السلوك، ولجان السلوك ومن خلال استخدام وسائل الإعلام والمجتمع المدني لمواجهة من يمارس العنف السياسي، والتدريب الخاص للسياسيات على مواجهة العنف باستخدام أفضل الممارسات، وإعطاء العنف السياسي اهتماماً في التشريعات الوطنية. وبينت أنه يجب أن تلعب الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني دورًا أكبر من خلال: توعية الأعضاء الذكور بأهمية دور المرأة وحمايتها من العنف، وتعزيز القدرات السياسية للمرأة بما في ذلك التفاوض والحملات، وتعزيز الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي، وتخصيص مقاعد قيادية للمرأة أثناء الانتخابات وداخل الأحزاب. وبينت أن يجب أن تلعب وسائل الإعلام دورًا إيجابيًا في دعم المرأة من خلال عقد ورش عمل وتدريب خاص للإعلاميين في مجال العنف السياسي، مع التركيز على العنف السيبراني في وسائل التواصل.

وبينت أن العنف السياسي يجب أن يتوقف لأنه أصبح خطراً يهدد كل الجهود لتحقيق المساواة وتقليص الفجوة بين الجنسين، وبأن الكثير من السياسيات والقياديات تركن مناصبهن بسبب العنف السياسي، وأن العنف السياسي أصبح رسالة سلبية للقياديات الشابات في المستقبل.

وأنهت ببيان الجهات التي يمكن أن تلجأ لها المرأة التي تتعرض للعنف السياسي ومنها إدارة حماية الأسرة، ووحدة الجرائم الإلكترونية، وائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، والفريق الاستشاري الوطني.

وفي محافظة المفرق، بتاريخ 2020/8/23:

تحدثت السيدة ميادة أبو جابر، وهي أحد أعضاء الفريق الاستشاري الوطني لمكافحة العنف السياسي ضد المرأة، عن العنف السيبراني وبينت أن العالم الافتراضي يمكن أن ينشر أي نوع من الأفكار لذلك يجب أن نكون واعين لهذا الخطر، وأكدت على أن أكثر من 85% من الأردنيين يستخدمون الإنترنت وذلك وفقا للبيانات المنشورة على موقع " انترنت وورلد ستاتيس"، وبأنهم يستخدمون بشكل كبير الفيسبوك، وثم الواتساب، وثم اليوتيوب، وثم محرك غوغل، وثم تويتر. حيث بلغ عدد مستخدمي الفيسبوك 5.8 مليون مستخدم بما يعادل نسبة 57% من مستخدمي الشبكة العنكبوتية في المملكة.

وعن الطريقة المثلى في التعامل مع الفيسبوك فبينت أهمية بناء المحتوى والذي ينقسم الى محتوى كتابي وصور وفيديو والذي يجب ان يتقل الفكرة بكلمات أقل او وقت اقل او تصوير تعبيري مباشر، بالإضافة إلى ضرورة استخدام صفحة للحملة الانتخابية (Page) وليست آليات أخرى ممكن أن تكون أقل كفاءة مثل نظام (Group) او استخدام الصفحة الشخصية، وأكدت على أهمية التنويع بين الانتشار الطبيعي (Organic Post) والانتشار المدفوع (Paid Marketing)، واستخدام خاصية تحديد الفئة العمرية وتحديد منطقة الانتشار ضمن الدائرة الانتخابية، بالإضافة إلى استخدام خاصية تحديد خصائص واهتمامات الفئة المستهدفة والذي يدعى التسويق الموجه والذي يجب ان يتنوع مع عدد البوستات.

وأشارت إلى أن الواتساب يستخدمه 71% من الأردنيين وأكدت على أهمية أن تستخدمه المرشحات مع الأخذ بعين الاعتبار الشبكة الأكثر استخداماً في مناطقهن مثل (اورانج، زين، أمنية) والتعاقد مع هذه الشركات من خلال إرسال الرسائل الخاصة بحملاتهن على الواتساب بشكل موسع لأكبر عدد من مستخدمي الواتساب. وعن تطبيق اليوتيوب فبينت أن 66% من الأردنيين يستخدمونه. وأن الدراسة التي أجرتها مجلة "فوربس- الشرق الأوسط" عن قائمة أكثر 25 برنامجاً شعبياً على يوتيوب بالعالم العربي، كشفت أن البرامج الأردنية جاءت في المركز الثاني خلف السعودية. وعن محرك غوغل فأكدت على أهمية استخدام ما يسمى Search Engine Optimization لجعل

المرشحات من بين الأكثر ظهوراً في نتائج البحث عن الانتخابات من خلال محرك البحث غوغل. وعن تويتر فأشارت إلى أن الإعلانات عليه مكلفة إلا أن المرشحات يمكن أن يلجأن للمؤثرين على تويتر للترويج لحملاتهن الانتخابية ولاستخدام الهاشتاغ.
وأكدت أنه عند الترشح فإن المرأة تنتقل من كونها شخصية خاصة إلى شخصية عامة. وأكدت على أهمية الاستعانة بأصحاب الاختصاص، وإلى أهمية التمييز ما بين حرية التعبير واغتيال الشخصية والعنف السيبراني. وأكدت على أهمية أن تقوم المرشحة بالخطوات التالية في حال تعرضها للعنف السيبراني ومنها: حظر المتابعين المسيئين، وتصفية وفلترة جميع التعليقات، وبالتالي يتم إخفاؤها تلقائياً من فيسبوك، بالإضافة إلى أهمية اتخاذ إجراءات قانونية بحق المسيئين بناءً على قانون الجرائم الإلكترونية.

وفي محافظة الزرقاء، بتاريخ 2020/8/24

أدارت اللقاء السيدة حياة الزواهرة، مقررة تجمع لجان المرأة الأردني في الزرقاء. تحدثت بني مصطفى عن العنف السياسي وعن الفريق الاستشاري الوطني لحماية المرأة من العنف السياسي بالإضافة إلى الدليل حول العنف السياسي ضد المرأة الذي قام الائتلاف بإعداده بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني. وبينت أن المرأة لديها فرصة جيدة من خلال الأحزاب السياسية إذ أن نظام المساهمة المالية رقم 155 لدعم الاحزاب لسنة 2019 يشجع على ترشيح المرأة من قبل الأحزاب السياسية حيث رفع هذا النظام الحوافز المالية للمرشحين الحزبيين في الانتخابات البرلمانية وأضاف 15 % على هذه الحوافز إذا كان المرشحون سيدات أو شباب دون سن 35 عاما، وأكدت على أن العنف السياسي لم يذكر في القوانين الوطنية إلا في تونس من خلال قانون القضاء على العنف ضد المرأة. وبينت أنه في بداية إطلاق مبادرة حماية المرأة من العنف السياسي استغرب الجميع وجود ما يسمى بالعنف السياسي ضد المرأة ولكن عند توضيحه للجميع اتضح المفهوم للمتسائلين.
وبينت الدكتور سلمى النمس، الأمين العام للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، أن معظم النساء في مواقع صنع القرار يواجهن الصراع على السلطة وبأن المجتمع لا يستطيع تقبل فكرة وجود المرأة في المواقع القيادية لأن ذلك يهدد مصالحهم. وبينت أنه قد يتم التعرض للتنمر بسبب المواقف التي نتبناها بالإضافة إلى الصورة النمطية حول المرأة في أماكن صنع القرار حيث أن هنالك اعتقاد سائد بأنها لا تهتم ببيتها. وقالت: " أؤمن بأن المرأة تستطيع التغير في مجتمعها وقد تكون قيادية حتى وهي في المنزل، والرجل ليس قيادي بالـ DNA والمرأة تقوم بجهد مضاعف لإثبات نفسها."

وفي محافظة الكرك، بتاريخ 2020/8/25

حضر اللقاء رئيس مجلس محافظة الكرك، السيد صايل المجالي، ومدير مركز الأميرة بسمة للتنمية في الكرك، السيد علي الصعوب.
تحدثت بني مصطفى عن العنف السياسي وعن الفريق الاستشاري الوطني لحماية المرأة من العنف السياسي بالإضافة إلى الدليل حول العنف السياسي ضد المرأة الذي قام الائتلاف بإعداده بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني. وبينت أن مؤشر الفجوة الجندرية للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2020 أشار إلى أن الأردن استطاع الحصول على مرتبة لا بأس بها في سد الفجوة الجندرية في الصحة والتعليم حيث حصل على المرتبة 81 من أصل 153 دولة في التعليم وعلى المرتبة 103 من أصل 153 في الصحة، ولكن لم يستطيع سد الفجوة بالنسبة للمشاركة الاقتصادية والسياسية حيث حصل على المرتبة 145من 153 دولة في المشاركة الاقتصادية وعلى المرتبة 113 من 152 دولة في المشاركة السياسية للمرأة.
وبينت أن العالم كله بدأ بالانتباه إلى العنف السياسي حيث أن أول من أشار إليه هو المعهد الديمقراطي الوطني عام 2016 من خلال مبادرة (ليست التكلفة) والتي تهدف إلى أن لا تتحمل النساء ثمناً إضافياً لمشاركتهن في الحياة العامة وقالت: " إن وجود المرأة على طاولة صنع القرار يخلق قراراً أكثر حاكمية." وعن أشكال العنف السياسي بينت أن أكثر ما يتم التعرض له حالياً هو العنف السيبراني وقالت: "هنالك حالة عامة من الخلط ما بين النقد البناء واغتيال الشخصية." وأضافت: " إن طبيعة المجتمع الأردني لا يقبل أن يوجه أحد الانتقادات إلى زوجته أو أخته أو أمه." وأشارت إلى أن أحد الطرق لمواجهة العنف السياسي هي صياغة مدونات سلوك في مختلف المؤسسات لما لها من أثر في ضبط أي سلوك قد يعرض المرأة للعنف السياسي وقالت: " أشجع كل مؤسسة على إصدار مدونات سلوك تحدد التعاون المهني ما بين الجميع."

وأكدت على أهمية تعزيز رسم ميزانيات حساسة للنوع الاجتماعي وعلى أن الأحزاب السياسية ستبحث عن النساء لأن النظام الجديد (نظام المساهمة المالية رقم 155 لدعم الأحزاب لسنة 2019) يشجع الأحزاب على ترشيح النساء من خلال زيادة نسبة التمويل لهم في حال قاموا بذلك.

وتحدث الدكتور حسين محادين، أحد أعضاء الفريق الاستشاري الوطني لمكافحة العنف السياسي ضد المرأة، عن الثقافة المجتمعية حيث بين أن ما نواجهه اليوم من هجمات على مواقع التواصل الاجتماعي هو انعكاس لثقافة المجتمع حيث أن التمييز يبدأ من الأسرة ثم المدرسة ثم الجامعة ثم المجتمع الذي يميل عموماً للتمييز غير الإيجابي ضد المرأة. وبين أن المجتمع الأردني برغم أنه مجتمع متعلم إلا أنه فيما يتعلق بالتعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي لايزال يحتاج للمعرفة في التعامل مع هذه المواقع.

وبين أنه مع إقبال الأردن على الانتخابات فلا بد من زيادة الوعي والحرص على الانحياز للمرأة الإنسان ولكن في ظل جائحة كورونا التي قد تفرض على المرشحين تقليل الحوار المباشر مع الناخبين فإن هذا الأمر قد لا ينصف المرأة ولكنه أكد على " أن العرض الجيد نصف الفوز." مشيراً إلى المواصفات التي يجب أن تعمل على صقلها المرشحة، ومشدداً على أهمية الاستثمار في نقاط القوة من حيث الاستفادة من الكوتا مشدداً على أهمية دعم المرأة لتفوز خارج الكوتا أيضاً.

وفي محافظة مادبا بتاريخ 2020/8/26:

قدم اللقاء السيد ماجد رضاونة، رئيس ملتقى مادبا الثقافي، وتحدثت بني مصطفى عن العنف السياسي وعن الفريق الاستشاري الوطني لحماية المرأة من العنف السياسي بالإضافة إلى الدليل حول العنف السياسي ضد المرأة الذي قام الائتلاف بإعداده بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني. وبينت أن العنف الاقتصادي ضد المرأة يؤدي إلى عدم استقلالها مادياً وسيجعل رقاراتها مرتبطة بما يريده الرجل. وبينت أن المرأة تستطيع تجاوز العنف السياسي إذا انضمت للكتل والتجمعات النسائية في البرلمان ومن خلال اللجوء إلى النظام الداخلي لمجلس النواب ومدونات السلوك وقالت: " الانضمام إلى الكتل والتجمعات النسائية يحقق شكلاً من أشكال القوة والحماية."

وتحدثت معالي سمر الحاج حسن، العضو في الفريق الاستشاري الوطني لمكافحة العنف السياسي ضد المرأة، وبينت أن الأردن ينعم بقيادة حكيمة تؤمن بالمرأة ودورها في المجتمع في جميع النشاطات، وبينت أن الدستور ينص على المساواة ما بين الجميع من دون تمييز، وبينت أن هنالك في الأردن بيئة تشريعية داعمة للمرأة وبأن هنالك تمييز إيجابي لمشاركتها في الحياة السياسية وأكدت على أهمية الاستفادة من مؤسسات المجتمع المدني وانفتاحها على مشاركة المرأة. وقالت: " لكن هنالك أساسيات من حق المرأة أن تحظى بها حتى تتمكن من ممارسة حياتها ودورها." وأشارت إلى أن الأحزاب السياسية لا تعطي المرأة المساحة الكافية ليكون لها دور أساسي في الحزب. وأشارت إلى أن العنف يمارس على المرأة من خلال العادات والمناهج الدراسية، وأكدت على أن كل امرأة في أي مكان يمكنها أن تكون دور ونموذج للأجيال القادمة. وأشارت إلى أن السيدات اللواتي سينزلن للانتخابات لأول مرة سيتعرضن لكثير من العنف لا سيما العنف الإلكتروني. وإلى أن المرأة تتعرض للتنمر ولملاحقة حياتها الخاصة أكثر من الرجل. وقالت: " بوجود دليل حول العنف السياسي ضد المرأة، سيتم تحضير السيدات لما يمكن أن يوجهنه في أثناء مشاركتهن في الحياة العامة."

واختتمت قائلةً: " نحن كسيدات عنصر فعال في المجتمع وما نتعرض له من عنف يمكن أن يؤثر علينا وعلى أبنائنا في المستقبل."

وفي محافظة جرش بتاريخ 2020/8/27:

وتحدثت بني مصطفى عن العنف السياسي وعن الفريق الاستشاري الوطني لحماية المرأة من العنف السياسي بالإضافة إلى الدليل حول العنف السياسي ضد المرأة الذي قام الائتلاف بإعداده بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني.

وأشارت غادة سابا، العضو في الفريق الاستشاري الوطني لمكافحة العنف السياسي ضد المرأة إلى أهمية أن تطلع المرشحة على كل ما قد يشوه سمعتها على مواقع التواصل الاجتماعي قبل خوض الانتخابات وذلك لأن تشابه الأسماء أحياناً ما بينها وبين أحد الأشخاص قد يؤثر على سمعتها وبالتالي يقلل من فرصة حصولها على الأصوات. وبينت أن العنف الذي تتعرض له المرأة بشكل خاص يتناول مظهرها وعائلتها وقالت: " يجب أن يكون لدى المرشحات كل الردود المحتملة بأذهانهن على التنمر." وبينت أنها كإعلامية أيضاً تتعرض للانتقاد مشيرةً إلى أهمية تغيير ثقافة المجتمع من خلال الدراما. وبينت أنه لا يوجد نساء كرؤساء تحرير أو مالكات لمحطات إعلامية بشكل يوازي الرجال. وقالت: " إن وجود المرأة كرئيسة تحرير مثلاً يعزز وجود المرأة سياسياً. " وبينت أن طريقة تعامل المرأة السياسية إعلامياً تختلف عن طريقة تعامل الرجل السياسي إعلامياً. وأكدت على أهمية التوجه للإنستجرام للحصول على دعم الشباب حيث أن أكبر عدد من مستخدمي الانستجرام هم من الشباب.

وفي محافظة الطفيلة بتاريخ 30/ 8/ 2020:

قادت النائبة وفاء بني مصطفى ورشة العمل حول العنف ضد المرأة في الطفيلة وسمعت آراء مختلفة، بعضها يعارض مفهوم العنف السياسي، بدعوى أنه غير موجود في الأردن، بينما شارك آخرون تجربتهم الخاصة في مواجهة العنف والعديد من العقبات بسبب تولي المرأة مناصب قيادية. قالت إحدى المشاركات إنه عندما تم تعيينها رئيسة لمديريتها في إحدى المؤسسات الحكومية في مدينتها ، رفض العديد من الموظفين الذهاب إلى العمل بدعوى أنهم "لا يتلقون أوامر من النساء"

في محافظة معان بتاريخ 8/31 /2020:

توجه الفريق إلى معان لعقد ورشة العمل بحضور الوزيرة السابقة ريم أبو حسن ، وهي أيضًا عضو في الفريق الاستشاري الوطني لمكافحة العنف السياسي ضد المرأة. بعد العرض الذي قدمته النائبة وفاء، قدمت السيدة ريم أمثلة شخصية لأنواع مختلفة من العنف التي تعرضت لها بسبب كونها امرأة.
بالإضافة إلى ذلك، قدم المشاركون في الجلسة عدة توصيات من أجل دليل مكافحة العنف السياسي ضد المرأة، والذي أعده الفريق ومن بين هذه التوصيات ضرورة التطرق لموضوع "التدخل في الحياة الشخصية لصانعات القرار" كشكل من أشكال العنف السياسي، واستخدام مصطلح "العنف ضد المرأة في أماكن صنع القرار" كبديل للعنف السياسي ضد المرأة، ودراسة حالات النساء في المناصب العسكرية لمعرفة ما إذا كانوا يتعرضون للعنف السيبراني.

في محافظة العقبة بتاريخ 1 /2020/9:

توجه الفريق إلى العقبة مع النائبة وفاء أبو مصطفى والوزيرة السابقة ريم أبو حسان وقدموا موضوع العنف ضد النساء والفتيات لجمهور من منظمات المجتمع المدني والإعلاميين والناشطين. مع وجود عدد كبير من المشاركين من الشباب، تناولت الجلسة كيف يمكن للشباب ومنظمات المجتمع المدني المساهمة في مكافحة العنف ضد المرأة ودعم المرأة في أدوار صنع القرار.

في محافظة عجلون بتاريخ 2020/9/7:

بحضور 13 مشارك يمثلون منظمات المجتمع المدني، اتجه الفريق الاستشاري الوطني إلى محافظة عجلون لنشر الوعي ما بين الحضور حول العنف السياسي الذي يعيق المرأة من ممارسة دورها في الحياة العامة وتم التطرق إلى تعريف العنف السياسي وأشكاله والدليل الذي أعده الفريق لمناهضة العنف السياسي بالإضافة إلى الجهات التي يمكن للمرأة التي تواجه العنف أن تلجأ لها في حال تعرضت له للاستعانة بخبرات الفريق الاستشاري الوطني لمكافحة العنف السياسي ضد المرأة. كما تم التطرق إلى ما الذي يمكن عمله لمواجهة مثل هذا العنف. وتم التركيز على العنف السيبراني من قبل الحضور وآثاره حيث تم عرض فيديو يتضمن تجارب لثلاث سيدات من السياسيات في أماكن صنع القرار (وزيرة سابقة، وبرلمانية حالية، وبرلمانية سابقة) اللواتي تعرضن لعدة أنواع من العنف السيبراني ومن أكثرها اغتيال الشخصية وتشويه السمعة والادعاءات بعدم الكفاءة.

في محافظة إربد بتاريخ 2020/9/7:

اتجه الفريق الاستشاري الوطني إلى محافظة إربد لتوعية ممثلي منظمات المجتمع المدني حول العنف السياسي ضد المرأة بحضور 12 مشارك وبينت سعادة النائب وفاء بني مصطفى، العضو في الفريق الاستشاري الوطني لمكافحة العنف السياسي ضد المرأة، أهمية تعزيز المشاركة السياسية للمرأة لتجنب إعادة المرأة إلى أدواها النمطية، حيث بينت أن الأردن على مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي قد سد الفجوة الجندرية فيما يتعلق بالصحة والتعليم ولكن لا زالت المشاركة السياسية والاقتصادية ضعيفة. وتم عرض فيديو يتضمن تجارب لثلاث سيدات من السياسيات في أماكن صنع القرار (وزيرة سابقة، وبرلمانية حالية، وبرلمانية سابقة) اللواتي تعرضن لعدة أنواع من العنف السيبراني ومن أكثرها اغتيال الشخصية وتشويه السمعة والادعاءات بعدم الكفاءة.

في محافظة العاصمة بتاريخ 2020/9/13:

عقدت الجلسة للتوعية حول العنف السياسي ضد المرأة بواسطة تقنية زوم بحضور 32 مشارك ومن بين المتحدثين تمت استضافت معالي السيدة أسمى خضر، وهي أحد أعضاء الرفيق الاستشاري الوطني، حيث تطرقت إلى العنف الذي تعرضت له مرشحة ن ذوات الإعاقة في الأردن من تنمر إلكتروني وبينت أن العنف أشكاله متعددة من إساءة لفظية والاتهام والافتراء واستعمال القوة البدنية وقالت: " إن العنف يتطلب موقفاً أكثر حزماً والخروج عن ثقافة الصمت والبحث في الآليات العملية التي تحد من العنف." وبينت سعادة السيدة عبلة أبو علبة، العضو في الفريق، أن العنف له أشكال مباشرة وغير مباشرة وبأنه يرسل رسائل خاطئة لأجيال المستقبل لأن دخول الحياة السياسية سيكلف صاحبه كثيراً وبينت أهمية أن تتحلى المرأة بالشجاعة والقوة وقالت: " لايجب أن تتماهى المرأة في دور الضحية، لأن المرأة تستطيع أن تلتف على الصعوبات." وبينت أن من أهم عوامل تعزيز دور المرأة تقبل التعددية وتعزيز مفهوم تقبل الآخر المختلف بالجنس والدين والرأي السياسي. وبدورها، بينت النائب وفاء بني مصطفى، العضو في الفريق أن العنف السياسي يؤدي إلى إعادة المرأة إلى دورها النمطي ويقلص قدرة النساء على تولي المناصب العامة. وبينت أنه في مجلس النواب هنالك لجان لا تزال حكراً على الرجال ولا تترأسها المرأة. وبينت أشكال العنف السياسي، وكيفية مواجهته، والجهات التي يمكن اللجوء لها في حال التعرض للعنف السياسي.

وقامت السيدة ميادة أبو جابر بالتطرق إلى أنواع العنف السيبراني وعرضت فيديو يبين دراسة قامت بها مؤسسة عالم الحروف يتضمن تجارب لثلاث سيدات من السياسيات في أماكن صنع القرار (وزيرة سابقة، وبرلمانية حالية، وبرلمانية سابقة) اللواتي تعرضن لعدة أنواع من العنف السيبراني ومن أكثرها اغتيال الشخصية وتشويه السمعة والادعاءات بعدم الكفاءة.

في محافظة البلقاء بتاريخ 2020/9/28

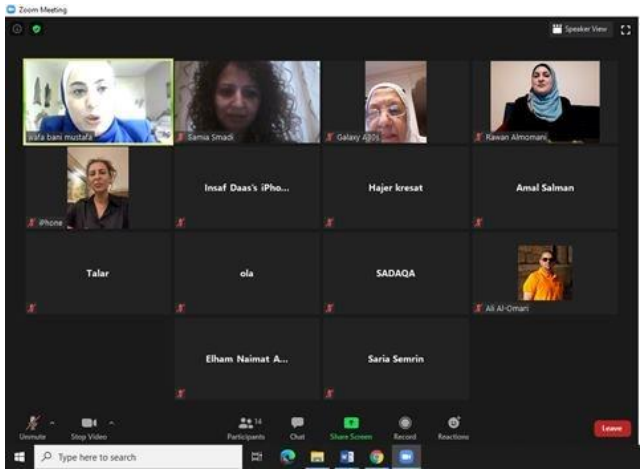

قام الفريق الاستشاري الوطني لمكافحة العنف السياسي ضد المرأة بعقد جلسة توعوية عبر تطبيق زوم بحضور 24مشارك ومشاركة من السيدات الناشطات في محافظة البلقاء وتحدثت عضو الفريق معالي السيدة جمانة غنيمات عن أهمية الدليل الذي قام الفريق بإعداده في ظل تزايد العنف ضد المرأة وتنوع أشكاله لا سيما على مواقع التواصل الاجتماعي. وقالت: " إن التحدي الأكبر هو مواقع التواصل الاجتماعي والفوضى التي يخلقها الأفراد على هذه المواقع والتي تصب باتجاه مهاجمة النساء اللواتي يمارسن العمل العام." وأشارت إلى ضرورة تمكين المرأة من خلال خلق أدوات ووعي يخففان من العنف السياسي الممارس ضدها، وبينت أن الإعلام أداة مهمة للحد من العنف السياسي الممارس على النساء في المواقع القيادية وذلك من خلال القيام بحملات توعية تبين ماهية العنف السياسي واستخدام الإعلام التقليدي والجديد في مواجهة العنف السياسي وخلق أنصار للنساء في المؤسسات الإعلامية وصياغة مدونات سلوك والقيام بحملات إعلامية في كافة المؤسسات الإعلامية. وأكدت على أهمية إعادة مفهوم حرية التعبير وأين تبدأ وأين تنتهي، وعلى أهمية تعديل التشريعات التميزية التي من شأنها أن تعزز من سلوك الاستقواء والعنف السياسي ضد المرأة. وقالت: " الاستقواء الذي يحدث على بعض النساء يؤدي لإقصاء النساء

عن العمل العام لحماية عائلاتهن من التهجم الإعلامي وهذا بالتالي يحرم الدولة من الاستفادة من قدرات هؤلاء السيدات القادرات على التغيير."

وتحدثت سعادة النائب وفاء بني مصطفى، العضو في الفريق الاستشاري الوطني لمكافحة العنف السياسي ضد المرأة عن تعريف العنف السياسي والجهود الدولية في محاربة العنف السياسي ضد المرأة ومنها: جهود المعهد الديمقراطي الوطني وجهود مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وجهود الاتحاد البرلماني الدولي. وبينت أن الفكرة لمحاربة العنف السياسي ضد المرأة جاءت بالتعاون ما بين ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة والمعهد الديمقراطي الوطني ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية ومجلس النواب الأردني والاتحاد البرلماني الدولي حيث تم إطلاق مبادرة في 4 أيار2019 لحماية المرأة من العنف السياسي في عمان. وتم إطلاق هاشتاغ **#PowerToWomen.**

وتحدثت عن الدليل حول العنف ضد المرأة في السياسة الذي سيطلق لأول مرة في العالم العربي باللغتين العربية والإنجليزية، وأشارت إلى أن العنف السياسي له أشكال متعددة وهي: العنف الاقتصادي، والعنف من القواعد الشعبية، والعنف الجسدي، والعنف النفسي، والعنف الجنسي، والعنف التشريعي، والعنف السيبراني/ الإلكتروني.

وبينت أنه تم تشكيل الفريق الاستشاري الوطني لمكافحة العنف السياسي ضد المرأة الذي يتكون من 17 خبيراً لدعم المرأة ضد العنف السياسي ويعمل ضمن المجالات التالية: التشريع والمساعدة القانونية، والإعلام، والفريق الاقتصادي، والفريق الأكاديمي، وفريق الحماية من العنف السيبراني. وأشارت إلى أن ما يمكن عمله لمواجهة العنف السياسي، وأنهت ببيان الجهات التي يمكن أن تلجأ لها المرأة التي تتعرض للعنف السياسي ومنها إدارة حماية الأسرة، ووحدة الجرائم الإلكترونية، وائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، والفريق الاستشاري الوطني.

أثبتت جهود الفريق أنها مثمرة حيث بدأ الفريق في تلقي شكاوى عن العنف السياسي وبدأ في التفاعل مع السيدات اللاتي أرسلن الشكاوى لإرشادهن على أفضل الممارسات وتزويدهن بالنصائح القانونية المناسبة لمواجهة العنف. تدور الشكاوى حول قمع النساء عن ممارسة حرية التعبير، وتهديد حياتهن المهنية، والتنمر على وسائل التواصل الاجتماعي.

المغرب: نساء الأحزاب يطالبن بالمناصفة في انتخابات 2021!

عقد وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، اليوم الثلاثاء بالرباط، لقاء مع الهيئة المكلفة بتعزيز تمثيلية المرأة، وذلك في إطار الإعداد للاستحقاقات الانتخابية المقبلة التي ستشهدها المملكة سنة 2021.

وخلال هذا اللقاء، الذي حضرته ممثلات عن الهيئات النسائية للأحزاب السياسية، أبرز لفتيت الدور الأساسي الذي تضطلع به النساء في العمل السياسي والمشاركة الانتخابية، وبالأهمية القصوى التي يوليها الملك محمد السادس لهذه المسألة، والتي تجلت في عدد من الإجراءات الرامية إلى تعزيز دور المرأة في المشهد السياسي، لاسيما لائحة النساء، خلال الانتخابات السابقة. وسجل، في هذا الصدد، أن الأهمية التي حظي بها هذا الموضوع أفضت إلى تحقيق مساهمة بارزة للنساء في العمل السياسي، معتبرا أن حضور المرأة لم يحقق المستوى المنشود، وأن تضافر الجهود كفيل بتحقيق المناصفة على نحو سلس. كما أكد الوزير أن هذا الاجتماع يشكل مناسبة لتبادل الرؤى حول السبل الكفيلة بتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، ويندرج في إطار الإعداد للاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021، التي تعد سنة انتخابية بامتياز.

وأكدت ممثلات الهيئات النسائية عن أحزاب الاستقلال، والعدالة والتنمية، والتجمع الوطني للأحرار، والتقدم والاشتراكية، والاتحاد الاشتراكي، في تصريحات صحفية عقب هذا الاجتماع، على ضرورة تعزيز التمثيلية السياسية للمرأة لتحقيق المناصفة، وبالتالي تفعيل هذا المبدأ الذي ينص عليه الدستور. وشددن على أن الحضور الوازن والمنصف للنساء في كافة القطاعات الاستراتيجية، لاسيما الصحة والتعليم، والقطاع غير المهيكل، يستلزم تمكين النساء من تبوأ مراكز القرار، من خلال تعزيز التمثيلية في الاستحقاقات المقبلة. واعتبرن ممثلات الهيئات النسائية أن من اللازم مراجعة جملة من القوانين التنظيمية المتعلقة بالانتخابات، سواء على مستوى المجالس المحلية أو الجهوية أو البرلمان، وذلك لتعزيز تمثيلية السياسية للمرأة، منوهات بالتفاعل الإيجابي لوزير الداخلية في هذا الصدد. وسجلن أن اللقاء يأتي في إطار المساهمة المواطنة في المشاورات التي أطلقها وزير الداخلية من أجل الاعداد للاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

يسرنا تواصلكم معنا

البريد الإلكتروني: CVAW_Arab@outlook.com Samiasmadi@outlook.com

منسقة الائتلاف: سامية الصمادي

العنوان البريدي:ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، مجلس النواب، العبدلي-عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

ص.ب. 72 / الرمز البريدي: 11118

الهاتف: 0096265635100 الفرعي: 4183